Diakonia International Humanitarian Law Centre

Syria

دعوة عاجلة لحماية المقابر الجماعية وضمان حقوق عائلات المفقودين في سوريا

في ظل تطوّر الظروف المعقدة التي تشهدها الساحة السورية، بما في ذلك إطلاق سراح مئات المعتقلين من سجون السلطات السورية السابقة، والاكتشاف الفعلي أو المحتمل لمقابر جماعية ومواقع دفن أخرى، يدعو مركز دياكونيا للقانون الدولي الإنساني (المركز) جميع الأطراف المعنية، وخاصة تلك التي تمارس سيطرة فعلية على مناطق مختلفة في سوريا، إلى إعطاء الأولوية لهذه القضية الحرجة. يشمل ذلك ضمان أمن وحماية هذه المواقع ومنع أي تدخل غير مصرح به وغير مهني من شأنه أن يضر بسلامة الأدلة.

ويذكّر المركز جميع الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي فيما يتعلق بالمعاملة المحترمة للموتى، وإدارة المقابر الجماعية وأماكن الدفن، وواجباتها تجاه أسر المفقودين. إن حماية هذه المواقع أمر بالغ الأهمية، لأنها قد تحتوي على معلومات وأدلة حاسمة من شأنها أن تدعم المساءلة وتساهم في حماية الحق في معرفة الحقيقة، والانتصاف الفعال، وجبر ضرر أسر المفقودين والمتوفين.

يفرض القانون الدولي الإنساني اتخاذ جميع التدابير الممكنة للبحث عن الموتى والمفقودين دون تمييز مجحف. ويرتبط هذا الالتزام بالواجب القانوني العرفي باحترام وإعمال حق الأسر في معرفة مصير أقاربها. وعلاوة على ذلك، فإن السلطات ملزمة بمشاركة المعلومات ذات الصلة مع الأسر فيما يتعلق بمصير أحبائهم. كما يفرض القانون الدولي الإنساني حماية مواقع الدفن، مؤكداً على حظر نهب أو تدنيس رفات المتوفى. ويجب على السلطات القائمة اتخاذ إجراءات فورية وحاسمة لتنفيذ آليات تسمح للجمهور بالإبلاغ عن أي مواقع دفن محتملة. ويجب عليها أيضًا إنشاء نظام سريع وفعال لحماية هذه المواقع من العبث أو الحفر أو استخراج الجثث من قبل أفراد غير مدربين أو غير مصرّح لهم بذلك. يتماشى هذا الالتزام مع تأكيد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في قراره رقم 2474 (2019).

يؤكد المركز أيضاً على ضرورة إنشاء قنوات للتواصل والتعاون مع المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في الجمهورية العربية السورية، وهي الهيئة الدولية المخولة بتوضيح مصير ومكان وجود جميع المفقودين في سوريا. وتتمتع المؤسسة بخبرة فريدة من نوعها في تيسير التعامل مع هذه المواقع وتحليل المعلومات المستمدة منها. وهذا لا يساهم فقط في الكشف عن مصير المفقودين، بل ويدعم أيضاً حق العائلات في معرفة الحقيقة والتعافي.

يجب على الجهات المحلية والدولية الالتزام بأحكام القانون الدولي وتطبيقها، ومعالجة هذه القضية الإنسانية كأولوية ذات أهمية مساوية لإطلاق سراح جميع الأشخاص المعتقلين تعسفياً.